العدد (4073) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (27) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

يُصنّف العراق بين أقل الدول في العالم في مجال فتح الحسابات المصرفية بحسب خبراء في الشأن الاقتصادي، يرون أنَّ توجه الحكومة لتوطين رواتب الموظفين في المصارف مسألة مهمّة للتنمية الاقتصادية في البلاد، خاصة وأنها تسهم في التخفيف من التداول النقدي، مع تشديدهم على ضرورة أن يكون التوطين اختيارياً لحين اقتناع الموظف بالفكرة، داعين في الوقت ذاته المصارف الى الاعتناء بعمليات تسهيل اجراءات التعامل من سحب وإيداع واحترام عامل الوقت، حيث أنَّ هذه الخطوة تحتاج لثقافة مصرفية عالية.

توطين الرواتب خطوة مهمّة للتنمية الاقتصادية

■ خبراء يوصون بالتدرج في تطبيق هذه العملية غير المسبوقة

□ بغداد / زهراء الجاسم

ويقصد بـ "توطين الرواتب" عملية تحويل رواتب الموظفين في القطاعين العام أو الخاص الى حسابات مصرفية للموظفين بدلا من تسلمها يدويا في دوائرهم.

الخبير الاقتصادي أحمد بريهي، يؤكد في حديث لـ(المدى) على أنه: من الأفضل دائماً أنَّ يكون توطين الرواتب اختيارياً، سواء للقطاعين العام أو الخاص، حتى يقتنع المواطن أو الموظف بمرور الزمن بأنه من المهم فتح حسابات لتسلم رواتبهم من حسابات في المصاريف، لأنهم يستطيعون من خلال تلك الحسابات تنفيذ الكثير من تسديد أجور الكهرباء والماء والمشتريات العامّة وأمور أخرى، وفي نفس الوقت، فإن هذا الحساب هو عبارة عن مدخرات لهم، إضافة الى عملية تسهيل الدخول على هذه الحسابات بما في ذلك السحب الالكتروني منها في المستقبل، فطالما أنَّ الموظف أصبح له حساب الكتروني في المصرف، فإن جميع التسهيلات الالكترونية لتحريك الحسابات سوف يستفيد منها سواء "الاي تي ام" أو " السحب بالتلفون" أو عن طريق "الكرديت كارت"، مردفاً: ويبقى المهم أننا في العراق لدينا مشكلة أنَّ عدد الذين لديهم حسابات مصرفية من الرجال والنساء هم الأقل نسبة من بين الدول في العالم.

بريهي يقول: إنَّ ذلك يعود الى أنَّ المصاريف في العراق ليست منتشرة في كل مكان، ولا توجد لدينا في النواحي أو بعض الأقضية أية مصارف، لذلك أوصي بأن تعتني المصارف قدر الإمكان بتسهيل اجراءات التعامل مع الحسابات، حيث يجب أنْ تسهل للمودعين التعامل مع حسابات من سحب وايداع وأمور أخرى حتى تشجعهم على وضع أموالهم في المصارف وبخاصة الموظفين، لأن هذه فرصة لنا لأننا نحتاج الى زيادة عدد المتعاملين مع المصارف وتشجيعهم على الإدخار، فهذا يقلل أيضاً من حاجة الناس للاحتفاظ بالعملة، ويعود بالنفع على المصارف والمواطن والاقتصاد الوطني بشكل عام.

بدوره قال الخبير الاقتصادي ماجد الصوري في حديث لـ(المدى) إنَّ توطين الرواتب مسألة جديدة في العراق وقضية مهمة جداً بشكل عام للتخفيف من التداول النقدي للأوراق المالية. كما أنها ستؤدي الى سيطرة اكبر من ناحية أخرى لتمكين السياسة النقدية من اجراء الحسابات اللازمة للتطور، مستطرداً: لكن المشكلة الاساسية، أنَّ هذه الخطوة تحتاج الى ثقافة مصرفية عالية من قبل المصارف نفسها ومن قبل الموظفين في القطاعين العام والخاص، داعياً في الوقت ذاته الى ضرورة توطين رواتب القطاع الخاص أيضاً وليس فقط للدوائر الحكومية، خاصة وأننا حتى الآن، لم نجد له تطبيقاً إلاّ في وزارتين فقط والبنك المركزي.

من جهة أخرى، فإن مسألة اهمية توطين رواتب الموظفين ليست لها فائدة للقطاع المصرفي فقط كما يعتقد البعض، لأن العراق يحتاج الى اموال كثيرة جداً لتطوير عملية التنمية الاقتصادية كما يبيّن الصوري، مردفاً القول: سيساعد هذا التوطين القطاع المصرفي في سحب النقد من المواطن له، لكن القطاع المصرفي هو الآخر يجب أن يتوجه أيضا الى دعم التنمية الصناعية والزراعية والعقارية، وهذا هو الأمر المهم اليوم، في الوقت ذاته، يجب أن يسعى لتطوير امكاناته لمواكبة الحداثة المصرفية.

وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن، عن تطبيق مشروع توطين الرواتب لأول وزارتين بالعراق، مبيناً أنَّ اختيار تلك المصارف تمّ من خلال الموظف نفسه بعد مراجعته واطلاعه على العروض المقدّمة منها، مضيفاً أنَّ "راتب شهر تشرين الثاني الحالي لمركز وزارة الكهرباء وشركة خطوط الأنابيب النفطية التابعة الى وزارة النفط، تم تسلمها عبر البطاقة الالكترونية من خلال مشاركة عدد من المصارف الحكومية والأهلية"، مبيناً أنَّ "اختيار تلك المصارف تمّ من خلال الموظف نفسه بعد مراجعته واطلاعه على العروض المقدّمة من تلك المصارف، وذلك بعد نجاح عملية توطين رواتب موظفي البنك المركزي العراقي وبعد تعميم المشروع على باقي الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشكيلاتها كافة.

وزارة العدل هي الأخرى اعلنت في ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧ أنها ناقشت في لقاء لها مع محافظ البنك المركزي، الآليات الخاصة بمشروع الحكومة في توطين الرواتب وتحويل دفع الرواتب الى النظام الالكتروني وبواسطة بطاقات الائتمان وضمن المصارف المعتمدة والرصينة بما يؤمن عملية تسلّم الرواتب والاحتفاظ بها في حسابات خاصة.

وكان البنك المركزي قد أعلن في ٣-١١-٢٠١٧ أنَّ ١٤ مصرفاً حكومياً وخاصاً وأجنبياً يشاركون في عملية توطين رواتب موظفي العراق، وقال المركزي إن "المصارف المساهمة في مشروع توطين الرواتب هي الرافدين والرشيد وأشور الدولي والعراقي للتجارة والتنمية الدولي والصناعي وجيهان والأهلي العراقي وأبو ظبي الإسلامي وبغداد وبنك بيبلوس والشرق الأوسط والاعتماد اللبناني والخليج".

العراق يحتاج الى اموال كثيرة جداً لتطوير عملية التنمية الاقتصادية

مال وأعمال

■ العراق يصدر سندات سيادية بملياري دولار في 2018

قال محافظ البنك المركزي العراقي، أمس الأحد، إن العراق ينوي إصدار سندات سيادية بملياري دولار في ٢٠١٨.

وقال المحافظ، علي إسماعيل العلاق، أثناء زيارة إلى أبوظبي، إن احتياطيات النقد الأجنبي بلغت حوالي ٤٩ مليار دولار، وعزا زيادتها إلى ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة.

في غضون ذلك، قال فيصل الهيمص رئيس مجلس الإدارة والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمصرف العراقي للتجارة، إن "البنك تقدم بطلب للحصول على رخصة فرع في السعودية وإنه نال موافقة شفهية من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي).

وكان مجلس الوزراء، وافق في ٢٩ من تشرين الثاني ٢٠١٦، على إصدار سندات خارجية بقيمة ملياري دولار.

■ ضبط شاحنتين مخالفتين لشروط الكمارك في منفذ سفوان

ضبطت سطات الكمارك في منفذ سفوان الحدودي بمحافظة البصرة شاحنتين مخالفتين لشروط الترسيم الكمركي، وذكر بيان لهيئة المنافذ الحدودية في بيان لها تلقت (المدى) نسخة منه، إن "منفذ سفوان الحدودي ضبط شاحنتين، الأولى محمّلة ببضاعة كارتون فارغ غير مستوفية لشروط الترسيم الكمركي بسبب اختلاف في وزن البضاعة الذي يقدر بـ أكثر من ٣ أطنان".

وأضف البيان، أنَّ الشاحنة الأخرى "محمّلة ببضاعة قناني فارغة غير مستوفية لشروط الاستيراد" مشيراً الى "إحالة البضاعة والمقصرين إلى القضاء".

■ النفط تدعو الشركات لاستكشاف وتطوير 9 رقع حدودية وتنشئ أنبوبا لتصدير النفط شمالا

دعت وزارة النفط، الشركات العالمية لاستكشاف وتطوير وإنتاج ٩ رقع حدودية جديدة مع ايران والكويت، مشيرة الى: أن العقود التي ستوقع ستختلف عن عقود جولة التراخيص النفطية، فيما بيّنت الوزارة، أنها قامت ببناء خط أنبوب جديد لصادرات النفط يمتد من قضاء بيجي بمحافظة صلاح الدين الى منطقة فيشخابور الحدودية.

وقال وزير النفط جبار علي اللعيبي، في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه، إنه "سيتم عقد مؤتمر اعلامي ترويجي يقام يوم غد ويهدف الى دعوة الشركات العالمية الى الاستثمار والمساهمة في استكشاف وتطوير وإنتاج ٩ رقع حدودية ذات تراكيب هايدروكاربونية واحدة منها في المياه الإقليمية".

وأضاف اللعيبي أنَّ "الوزارة تهدف من خلال هذه الجولة الى تعظيم الانتاج والاحتياطي النفطي والغازي من خلال الاستثمار الأمثل للثروة الوطنية بالتعاون مع الشركات العالمية في تطوير وإنتاج هذه الرقع الحدودية مع الكويت وإيران"، مشيراً الى أن "الوزارة ستعلن عن اسماء هذه الرقع في كل من محافظات البصرة وميسان المثنى وواسط وديالى، وواحدة في المياه الإقليمية في جنوب العراق".وتابع اللعيبي أنَّ "هذه العقود تختلف عن عقود جولات التراخيص السابقة"، لافتاً الى أنه "سوف تعتمد نماذج جديدة بالاتفاق مع الشركات الراغبة بالاستثمار وفق ماتقتضيه المصلحة الوطنية في تطوير الصناعة النفطية والغازية في البلاد وبما يضمن ايرادات مالية ترفد الموازنة الاتحادية وتسهم في تطوير وتعزيز النمو الاقتصادي".

ويوجد في العراق ٢٤ حقلاً نفطياً مشتركاً مع إيران والكويت وسوريا، من بينها ١٥ حقلاً منتجاً والأخرى غير مستغلة، وأبرز تلك الحقول سفوان والرميلة والزبير مع الكويت، ومجنون وأبو غرب وبزركان والفكة ونفط خانة مع إيران.

في سياق آخر، أعلن المتحدث باسم وزارة النفط، عن قيام الوزارة ببناء خط أنبوب جديد لصادرات النفط يمتد من قضاء بيجي بمحافظة صلاح الدين الى منطقة فيشخابور الحدودية.

وقال جهاد في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه، إن "وزير النفط جبار علي اللعيبي، قد أوعز الى الشركات والدوائر المعنية في الوزارة بإعداد الأوراق الخاصة بالأنبوب النفطي الجديد الذي ينفذ وفق صيغة الاستثمار "B.O" لمقطع الانبوب الذي يمتد من بيجي الى فيشخابور والذي ينقل الخام من حقول كركوك الى ميناء جيهان التركي، وأضاف "سيتم دعوة الشركات المتخصصة لهذا الغرض خلال الفترة القريبة المقبلة".

ولفت جهاد الى أن "مقطع الانبوب الستراتيجي القديم للمسافة المذكورة قد تضرر كثيراً بفعل الاستهدافات المتكررة للأنبوب والتجاوزات الحاصلة عليه نتيجة للعمليات التخريبية لعصابات داعش الإرهابية، وهذا ما يعوق عمليات تأهيله وإعادته للخدمة من جديد، وبالتالي سيكون الانبوب الجديد بديلاً للأنبوب السابق".

خارج الحدود

Out of Borders

عمان

ارتفاع قيمة واردات الأردن من النفط ومشتقاته 21.1% في 9 أشهر

قالت الأردن، أمس الأحد، إنَّ قيمة وارداتها من النفط الخام ومشتقاته ارتفعت بنسبة ٢١,١ بالمئة في نهاية أيلول الماضي، لتصل إلى ١,٥٩٧ مليار دينار (٢,٢٥٢ مليار دولار) مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق.

كانت فاتورة المملكة من واردات النفط ومشتقاته بلغت في نهاية أيلول ٢٠١٦ نحو ١,٣١٩ مليار دينار.

ويستورد الأردن أكثر من ٩٥ بالمئة من احتياجاته من الطاقة، (الدولار = ٠,٧٠٩ دينار أردني).

السعودية

المبالغ التي قد تنقل من حسابات المتهمين بعد التسوية تصل إلى 100 مليار دولار

قال ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، في مقابلة صحفية، إنَّ حملة مكافحة الفساد تشمل ٢٠٠ شخصية، مشيراً إلى: أن مجموع المبالغ التي قد تنقل من حسابات المتهمين إلى خزينة الدولة بعد التسوية المحتملة قد تصل إلى نحو ١٠٠ مليار دولار.

ورجّح ولي العهد، أن يوافق ٩٥٪ من هؤلاء الأشخاص على التوصل إلى تسوية، مشيراً إلى: أن ١٪ منهم فقط تمكنوا من إظهار براءتهم، بينما فضّل ٤٪ من الباقين اللجوء الى القضاء.

إفريقيا

"ستاندارد آند بورز" و"موديز" تخفضان التصنيف الائتماني جنوب إفريقيا

خفضت وكالتان للتصنيف الائتماني مجدداً تصنيف جنوب إفريقيا التي تعاني من تراجع في أدائها الاقتصادي وسط مناخ سياسي مضطرب إثر الاتهامات بالفساد التي يواجهها الرئيس جاكوب زوما.

وأفادت وكالة "ستاندارد آند بورز" في بيان، أنها خفضت اثنين من التصنيفات الائتمانية للبلاد إلى "بي بي" و"بي بي+" بسبب ضعف إجمالي الناتج الداخلي وتراجع الأموال العامة.

من جهتها وضعت وكالة "موديز" جنوب إفريقيا في تصنيف سلبي عند "بي ايه ايه٣-" .ورأت "موديز" أنَّ "التوقعات بالنمو انخفضت متوقعة زيادة أسرع وأكبر في الدين العام للبلاد.

ويوم الخميس أكدت وكالة فيتش على تصنيف "بي بي+" لجنوب إفريقيا وهي فئة استثمارات "المضاربة".

ويعاني أكبر اقتصاد صناعي في إفريقيا من تباطؤ في النمو وتزايد الدين والعجز العام وسط ارتفاع نسبة البطالة التي بلغت ٢٧,٧٪.

وفي تشرين الأول، خفض وزير مالية جنوب إفريقيا مالورسي جيغابا، توقعات نمو إجمالي الناتج الداخلي للبلاد للعام ٢٠١٧ من ١,٣ بالمئة إلى ٠,٧ بالمئة.

وساهمت الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد جرّاء سلسلة من القضايا المرتبطة بالفساد والتي تورط فيها الرئيس زوما وحكومة المؤتمر الوطني الافريقي في تردي الوضع الاقتصادي.

وردّت وزارة الخزانة على وكالات التصنيف بالإشارة إلى عدم وجود "شك حيال التزام الحكومة القوي للتعاطي مع المعوقات البنيوية لتنمية الاقتصاد وتحسين وضع الأموال العامّة".